ملف العدد :

العلاقات الهندية الباكستانية
مجدداً إلى حافة الهاوية

د. أحمد قنديل
خبير الشؤون الآسيوية ورئيس برنامج دراسات الطاقة
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

مقدمة :

تخوف العالم من إمكانية اندلاع حرب نووية بعدما شهدت العلاقات بين القوتين النوويتين الآسيويتين الهند وباكستان تصعيدا يعتبر الأشد منذ عدة سنوات على خلفية الغارة التي نفذها الطيران الحربي الهندي في ٢٦ فبراير ٢٠١٩، وفقا لرؤية نيودلهي إنه مواقع لجماعة "جيش محمد" في مدينة بالاكوت، الواقعة في مقاطعة خيبر باختونخوا الباكستانية، وقد جاءت هذه الغارة انتقاما للعملية الانتحارية التي قام بها الشاب عادل دار (عشرين عاماً) بسيارة مفخخة، ضد حافلة تقل عناصر من قوات الأمن الهندية في منطقة "بولاما" الواقعة في ولاية جامو وكشمير، المتنازع عليها بين الجارين الآسيويين، يوم ١٤ فبراير٢٠١٩ وأسفرت عن مقتل أكثر من أربعين عنصرا هنديا، ما حمل رئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي على التعهد بالانتقام؛ مشيرا إلى أن "دم الشعب يغلي" ومحذرا في الوقت ذاته باكستان من أنها "ستدفع ثمنا باهظا" للهجوم الذي كانت إسلام آباد أدانته.

ورغم أن العالم قد اعتاد على المناوشات والمواجهات العسكرية المحدودة بين الجيشين الهندي والباكستاني في السنوات الأخيرة، إلا أن الغارة الجوية الهندية الأخيرة تعد تصعيدا نوعيا خطيرا في المواجهة بين الدولتين، خاصة وأنها الأولى من نوعها منذ عام ١٩٧١ التي تتجاوز "خط السيطرة" وتخترق المجال الجوي الباكستاني لتصل إلى مناطق داخل عمق الأراضي الباكستانية، بعد أن كانت نيودلهي تكتفي في السابق بما تصفه "بالعمليات الجراحية" على غرار ما فعلت بعد هجوم نفذه مسلحون من جماعة "جيش محمد" ضد قاعدة عسكرية هندية في منطقة أوري سنة ٢٠١٦، ففي ذلك الحين، اقتصر الرد الهندي على منطقة كشمير الباكستانية، ولم يتجاوزها

خلافا للغارة الأخيرة التي دخلت إلى العمق الباكستاني، مما شكل انتهاكا سافرا للسيادة وإحراجا شديدا للقيادات العسكرية والسياسية في إسلام أباد.

وقد جاء اختراق السيادة الباكستانية من جانب الطائرات الهندية ليمثل ذروة الأزمة والتصعيد بين الجارين الآسيويين بعد استدعاء سفيريهما عقب الهجوم الانتحاري على قوات الأمن الهندية في كشمير في فبراير الماضي، ورفع الهند الرسوم على الواردات الباكستانية إلى ٢٠٠ %، بعد حرمان باكستان من وضع الدولة الأكثر تفضيلاً، كما أعطى رئيس الوزراء الهندي الجيش حرية كاملة في العمل داخل الأراضي الباكستانية، حيث يختبئ انصار جماعة "جيش محمد"، ومن جهته، لم يبد رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان نية للتصعيد مشيراً إلى رغبته في حل هذا الأمر بالمحادثات فجميع الحروب أخطأت الحساب، ولا أحد يعرف إلى أين تؤدي، كما أنه في حالة الدول التي لديها أسلحة نووية، فإن لعبة النهاية لا يمكن تصورها، وبالإضافة إلى ذلك، حذر عمران خان نظيره الهندي من تصعيد الأزمة مع باكستان، مؤكداً على ضرورة "الكف عن لوم باكستان دون دليل واحد" على دعم الإرهابيين، كما اتهم وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قرشي حكومة ناريندرا مودي بمحاولة تأجيج الصراع مع باكستان لاستخدامه في حملتها الانتخابية للبرلمان القادم، مشيرا إلى أن قيادات الحزب الحاكم في الهند أعلنوا أن المزيد من الغارات الهندية على باكستان ستزيد من فرص الحزب في الحصول على مقاعد في البرلمان الهندي.

وفي مسعى لتهدئة الأوضاع مع الجار الهندي، أفرجت باكستان عن طيار هندي وقع في الأسر أثناء اختراقه للمجال الجوي الباكستاني، كما شدد رئيس الوزراء الباكستاني في ٨ مارس ٢٠١٩ على منع حكومته أي جماعة من استغلال الأراضي الباكستانية منطلقاً لأي عمل ضد أي دولة بما فيها الهند، وجاءت تصريحات عمران خان بعد يومين من قيام الحكومة الباكستانية بمصادرة ممتلكات عدد من الجماعات الدينية المتطرفة التي حظرتها الحكومة، ووضع اليد على ١٨٢ مدرسة دينية وعشرات المستشفيات والجمعيات الخيرية التي كانت تديرها هذه الجماعات، وتقدم خدمات إنسانية لعدة ملايين من السكان الباكستانيين، وتعدّ هذه أكبر خطوة تتخذها باكستان ضد الجماعات المحظورة منذ سنوات.

ومن جهة أخرى، شددت وزارة المالية الباكستانية الرقابة على جميع الحسابات

الخاصة بأشخاص يمكن أن يكونوا متعاطفين مع الجماعات المسلحة أو الدينية (مثل جماعة "جيش محمد" و"جماعة الدعوة" التي تعد متفرعة عن تنظيم "عسكر طيبة")، كما منعت صرف أيّ من العملات الأجنبية لأي شخص إلا بإحضار هويته الشخصية.

وفي المقابل، شككت الهند في المساعي الباكستانية للتهدئة، مطالبة إسلام آباد باتخاذ خطوات جديدة وجديرة بالثقة ضد الجماعات الإرهابية التي تعمل انطلاقا من أراضيها، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الهندي" رافيش كومار "باكستان تقول إنها حظرت جماعات وأفرادا، وفي الحقيقة، هناك جماعات إرهابية وأفراد يواصلون أنشطتهم دون عوائق"، وأضاف "كومار" أن إسلام آباد في حالة إنكار بشأن دعمها لجماعات متهمة بشن هجمات في الهند، مشيرا إلى أن "قواتنا المسلحة تواصل مراقبتها الصارمة وستبقى مصممة على الدفاع عن الأمة ومواطنيها".

لمَ كل هذا التوتر في العلاقات الهندية الباكستانية؟

التوتر الشديد في العلاقات بين الجارين الآسيويين ليس جديداً، حيث خاضت الهند وباكستان أربع حروب، تركزت ثلاث منها في الأعوام ١٩٤٧-١٩٤٨ و١٩٦٥ و١٩٩٩ على النزاع الإقليمي حول ولاية جامو وكشمير، الخاضعة لسيطرة الهند فعليا وذات أغلبية السكان المسلمة، أما الحرب الرابعة، في عام ١٩٧١، فقد كانت بسبب الصراع الانفصالي في بنجلاديش، ويرى عدد من الخبراء أن الصدام بين الهندوس والمسلمين بدأ خلال حكم الاستعمار البريطاني لشبه الجزيرة الهندية بتأسيس حزبي المؤتمر والرابطة الإسلامية، وذلك رغم أن الجانبين حاربا معا حرب الاستقلال عام ١٨٥٧ ضد البريطانيين، وحينما ضعفت الحكومة البريطانية وبدأت حركة الهند من أجل الحرية، كان حتميا أن تندلع اشتباكات بين الحزبين الهنديين، حيث ظل الحزبان على خلاف حول طموحاتهما وأهدافهما النهائية، وتخلى الطرفان عن أي اعتبار للشراكة المتبادلة من أجل الاستقلال حين بدأت الرابطة الإسلامية الدعوة لبناء وطن منفصل للمسلمين عام ١٩٣٧، واستفحل الأمر حينما فشل الحزبان في التوصل إلى إجماع حول صيغة الاستقلال، وبانسحاب بريطانيا عام ١٩٤٧ أصبحت باكستان والهند دولتين مستقلتين في ١٤ و١٥ أغسطس على التوالي، وبالتوازي مع ذلك، بدأت عمليات هجرة جماعية طائفية للمسلمين إلى باكستان، وللهندوس والسيخ إلى الهند،

حيث اقتلعت آنذاك عائلات من جذورها، ودمّرت سبل العيش، وتغيرت العلاقات إلى الأبد، وانضمت المناطق الإسلامية إلى باكستان، وذات الأغلبية غير المسلمة إلى بعض المناطق الهندية، وانقسمت الأقاليم الغنية والمهمة اقتصاديا وثقافيا (مثل البنجاب والبنغال) على أسس عرقية.

وعند الاستقلال في عام ١٩٤٧، كانت هناك ولايات أميرية لها خيار أن تكون جزءا من الهند، أو باكستان، حيث لم تكن تمثل جغرافيات محددة بين الجانبين، وكان من ضمن هذه المناطق ولاية جامو وكشمير، ذات المناظر الخلابة والأهمية الاستراتيجية في الشمال، وكان حاكم هذه الولاية ماهاراجا (ملك) هندوسي والسكان في غالبيتهم مسلمون، وكان الماهاراجا "هاري سينغ" يأمل في إعلان استقلال منطقته وكان يؤجل بالتالي الانضمام إلى باكستان أو الهند، وفي الوقت الذي كان فيه الماهاراجا "سينغ" يتردد في تحديد موقفه، كان مقاتلون باكستانيون يحاولون خلق حقائق على الأرض وبسط السيطرة على كشمير، وهو الأمر الذي دفع هاري سينغ إلى طلب مساعدة الهند وبعدها بوقت قصير كانت وحدات الدولتين العسكرية تقف أمام بعضهما البعض، وأنتهت حرب كشمير الأولى في الأول من يناير ١٩٤٩ بتقسيم كشمير على طول "خط المراقبة" وهي الحدود غير الرسمية إلى يومنا هذا ،وهذا يتضح في الخريطة التالية :

كانت العقود اللاحقة في العلاقات الهندية الباكستانية مطبوعة بالتسلح على كلا الجانبين، وبدأت الهند بتطوير قنبلة نووية، وفي المقابل أطلقت باكستان برنامجا نوويا خاصا بها كي تتمكن من مواجهة الجارة القوية. واليوم تملك الهند وباكستان حسب التقديرات نحو ١٤٠ إلى ١٥٠ من الرؤوس النووية.

وفي عام ٢٠٠٣، وافقت الهند وباكستان على وقف إطلاق النار بعد سنوات طويلة من الصراع الدموي، على طول الحدود الفعلية بين البلدين، والمعروفة باسم "خط المراقبة"، حيث وعدت باكستان لاحقاً بوقف دعم وتمويل المتمردين في إقليم جامو وكشمير إذا ما عفت الهند عنهم في حال تخليهم عن التشدد، لكن في عام ٢٠٠٨، وبعد ٥ سنوات، و٨ جولات من المحادثات، انهارت محاولات التوصل إلى سلام دائم بين الجارتين، بعدما هاجمت جماعة "عسكر طيبة" الإرهابية أماكن رئيسية في مدينة بومباي الهندية، ما أدى إلى مقتل ١٧٣ شخصا وجرح ٣٠٠ آخرين.

وفي عام ٢٠١٤، جاءت حكومة هندية جديدة إلى السلطة وأبدت استعدادها للخوض في محادثات سلام. وحضر "نواز شريف" رئيس وزراء باكستان آنذاك، مراسم أداء اليمين الدستورية مع رئيس الوزراء الهندي الجديد ناريندرا مودي في دلهي لكن بعد مرور عام، ألقت الهند باللائمة على الجماعات التي تتخذ من باكستان مقرا لها لشن هجوم على قاعدتها الجوية في باثانكوت بولاية شمال البنجاب.

وكان عام ٢٠١٦ عاماً مليئاً بالصراعات وحالات العنف في إقليم كشمير الخاضع للإدارة الهندية، مما أدى إلى تراجع آمال تحقيق سلام دائم في المنطقة، حيث بدأت موجة العنف في التفاقم بعد مقتل الزعيم المتشدد "برهان واني"، الذي كان يبلغ من العمر ٢٢ عاماً، وكانت له شعبية واسعة بين جيل الشباب في وسائل التواصل الاجتماعي، واعتبر على نطاق واسع أنه وراء حالة التشدد في المنطقة، وقُتل في معركة مع قوات الأمن الهندية، الأمر الذي أدى إلى انفجار موجة من المظاهرات الضخمة في المنطقة ومنذ ذلك الحين، ازدادت حالات العنف في الولاية، وخاصة بعد أن قُتل نحو ثلاثين شخصاً كانوا قد حضروا جنازته في مسقط رأسه، سريناغار في أعقاب اشتباكات بينهم وبين قوات الأمن الهندية.

وفي هذا السياق، ألغى مودي زيارة كانت مقررة وقتها إلى العاصمة الباكستانية

إسلام آباد لعقد قمة إقليمية في عام ٢٠١٧. ومنذ ذلك الحين، لم يحدث أي تقدم في المحادثات بين الجارتين بشأن كشمير، وتتهم الهند باكستان بتقديم دعم خفي للمجموعات المسلحة النشطة في كشمير، مثل جماعة "جيش محمد" (التي كانت في بداياتها مرتبطة بتنظيم القاعدة، وأعلنت مسؤوليتها عن الهجمات الأخيرة في شهر فبراير الماضي في بالامو) و جماعة "عسكر طيبة".

وفي هذا الصدد، يشار إلى أن معظم سكان إقليم كشمير، البالغ إجمالي عددهم ١٢ مليون نسمة، لا يحبذون العيش تحت إدارة الهند، بل يفضلون الاستقلال أو الانضمام إلى باكستان، ويشكل المسلمون في ولاية جامو وكشمير أكثر من ٦٠ % من نسبة السكان، مما يجعلها الولاية الوحيدة داخل الهند ذات الغالبية المسلمة، وأدى تفاقم المشكلة إلى ارتفاع معدلات البطالة والشكاوى من انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن الهندية التي تواجه المتظاهرين والمتمردين في الشوارع بقسوة.

هل هناك بريق أمل للسلام؟

التوتر في العلاقات الهندية الباكستانية لا يبدو أنه سيتلاشى في المدى المنظور لعدة أسباب مهمة، لعل من أبرزها إصرار قادة حزب "بهاراتيا جاناتا" الهندوسي القومي الحاكم على توظيف الأزمة الحالية في العلاقات مع باكستان ورد الهند العسكري على هجمات الجماعات المتشددة، التي تتخذ من باكستان ملاذا لها، من أجل زيادة شعبية الحزب قبل الانتخابات البرلمانية المقررة في شهري إبريل ومايو ٢٠١٩، وذلك في ظل تراجع كثير من المؤشرات الاقتصادية في البلاد، مثل ارتفاع البطالة إلى ٦,١% وهو أعلى معدل لها منذ ٤٥ عاما وتراجع النمو في القطاع الزراعي إلى ٢,٧% خلال عام ٢٠١٨، وارتفاع التضخم وتراجع معدل النمو الاقتصادي وغيرها، ويعتقد خبراء معنيون باستطلاعات الرأي، أن مودي وحزبه سيستفيدان كثيرا من رد الفعل العسكري القوي تجاه الهجوم الانتحاري الذي وقع في كشمير، مشيرين إلى أنهما نجحا، حتى كتابة هذه السطور، في تشتيت أنظار الرأي العام بعيداً عن نقص الوظائف والأزمات المشتعلة في المناطق الريفية إلى اعتبارات الأمن القومي وقدرة الحزب ورئيسه على المحافظة على الامن الوطني للبلاد. ويشار في هذا الصدد إلى أن أحزاب المعارضة الهندية كانت قد شنت هجوما موحدا ضد رئيس الوزراء مودي لما اعتبروه "تسييسا"

منه للقوات المسلحة في خضم محاولته ركوب موجة المشاعر الوطنية المتأججة لضمان الفوز بفترة ثانية في السلطة عبر الانتخابات العامة المقبلة.

ومن ناحية ثانية، يبدو أن التوتر بين الجارين الآسيويين مرشحا للتزايد في المستقبل، خاصة وأن الهند لا ترغب حاليا في الوساطة لحل الخلاف مع باكستان، حيث لا ترى نيودلهي ضرورة إشراك طرف ثالث في حل النزاع حول كشمير، حيث قال متحدث باسم وزارة الخارجية الهندية: "موقفنا واضح، إذا كانت باكستان بحاجة إلى حوار معنا، فعليها اتخاذ إجراءات واقعية للقضاء على الإرهاب، وإلا، فلن يكون هناك ما نتحدث عنه". وهذا يتناقض مع موقف باكستان، التي سبق لوزير خارجيتها أن أعلن استعداده لقبول الوساطة، بما في ذلك من جانب دول مثل السعودية وروسيا والصين.

ومن ناحية ثالثة، من المتوقع أن تتزايد الاعمال "الجهادية" ضد السلطات الهندية في كشمير خلال الفترة المقبلة، وهو ما سيؤدي على الأرجح إلى حدوث "انفجار ضخم" في العلاقات بين الدولتين، حيث تفيد مصادر الاستخبارات الهندية بأن الزيادة في عدد الشباب الذين يحملون السلاح في كشمير باتت مثيرة للقلق، وينضم كثير من الشبان الكشميريين المتعلمين إلى صفوف المتشددين، باعتبارهم أبطالاً على المستوى المحلي، وكثير من هؤلاء المسلحين الشبان قد ولدوا في أعقاب التمرد الذي بدأ في عام ١٩٨٩ ضد الوجود الهندي في كشمير.

ووفقاً لآخر إحصاء لسكان الإقليم، فإن نحو ٦٠% من المقيمين الذكور هم دون سن الثلاثين عاماً، ٧٠% منهم هم دون سن الخامسة والثلاثين، وكانت رئيسة الحكومة الفيدرالية في الولاية "محبوبة مفتي" قد أبلغت البرلمان الوطني العام الماضي بأن ٢٨٠ شاباً قد انضموا إلى صفوف المتمردين خلال السنوات الثلاث الماضية. وهناك ١٢٧ شاباً من بينهم قد حملوا السلاح اعتبارا من عام ٢٠١٧، ومن جهة أخرى، لم تعد رايات "داعش" السوداء، التي صدمت بظهورها سكان كشمير قبل بضع سنوات، من المظاهر الشاذة بين سكان الإقليم حاليا. وتعكس شعارات "داعش" التي انتشرت على الجدران في الإقليم ما تقول أجهزة الأمن الهندية إنه يعبر عن انقسام عميق بين الاستقلال السياسي للانفصاليين التقليديين والشبان المتطرفين، وفي هذا

الصدد، يشار إلى أن تنظيم "داعش" أعلن عن نيته للمرة الأولى في الانتقال إلى إقليم كشمير في عام ٢٠١٦، ووصف الإقليم بأنه جزء من أرض خراسان، وبدت الإشارات الأولى لنشاط التنظيم في الظهور بفبراير ٢٠١٧ عندما أعلن مسؤوليته عن مقتل أحد ضباط الشرطة في مدينة سريناغار، عاصمة كشمير الواقعة تحت السيطرة الهندية.

ومن ناحية رابعة، تزداد فرص التصعيد والتوتر في العلاقات الهندية الباكستانية في ضوء تصاعد التنافس الأمريكي الصيني، الذي وصل إلى "حرب غير مباشرة" في ظل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فحتى الآن، تبين أن الولايات المتحدة أكثر مساندة لدلهي، من أجل "احتواء التهديد الصيني".

أما بالنسبة للصين، فباكستان شريك رائد في آسيا وموازن للنفوذ الهندي وفي حالة قيام الصين بتفعيل دعم باكستان، اقتصاديا وعسكريا، فإن الولايات المتحدة سوف تكون مضطرة إلى تعزيز التعاون مع الهند، لتزويدها بمجموعة جديدة من الأسلحة، وفي الوقت نفسه الضغط على المجمع الصناعي العسكري الروسي النشط، الذي كان يعتمد لفترة زمنية طويلة على السوق الهندي. ولذلك لم يكن غريبا أن تواصل الإدارة الأمريكية الحالية ضغوطها على باكستان من أجل اتخاذ خطوات ذات مغزى ضد الجماعات المتطرفة، في تطابق شبه تام مع الموقف الهندي وفي هذا السياق، صرح جون بولتون مستشار الأمن القومي الأميركي في ١١ مارس ٢٠١٩ بأن وزير الخارجية الباكستاني، أكد له أن إسلام آباد ملتزمة بتخفيف التوترات مع الهند والتعامل بحزم مع الإرهابيين، وأشار محللون إلى أن تغريدة بولتون قد عززت بشكل كبير الموقف الهندي من الإرهاب المقبل عبر الحدود من باكستان، خصوصاً أن الضغط الأميركي على باكستان استبق اجتماعاً لمجلس الأمن بالأمم المتحدة يناقش فيه اقتراحاً قدمته الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لتصنيف مسعود أزهر مؤسس جماعة "جيش محمد" على قائمة الإرهابيين الدوليين.

ولكن، حدث شيء لا يتوافق مع سيناريو "الحرب غير المباشرة" بين الصينيين والأمريكيين، فقد أعلن الرئيس ترامب مؤخرا حربا تجارية على الهند، مما حرمها من الامتيازات التجارية التي كانتا تحظى بها في إطار نظام الامتيازات الأمريكي ومع ذلك، يؤكد العديد من المراقبين على أن الأمريكيين ما زالوا يريدون إدراج الهند في صيغة

التوازن مع الصين في آسيا، وهو ما قد يشجعها على الاستمرار في التصعيد مع الجار الباكستاني في المستقبل.

الخلاصة

يمكن القول إن الأزمة الهندية الباكستانية الأخيرة أكثر خطورة من أي أزمة مضت نتيجة استخدام الهند للقوة الجوية داخل العمق الباكستاني بعد هجوم ١٤ فبراير الإرهابي، مما يشكل ردا مختلفا نوعيا عن أفعالها في الماضي، ومع استجابة باكستان بالمثل، تم تحديد عتبة جديدة وأعلى للعمل العسكري المحدود بين الجارين الآسيويين النوويين، وبالتالي فمن المتوقع ارتفاع حدة أية مواجهات عسكرية مستقبلية بين الدولتين على المناطق الحدودية المتنازع عليها، وسيكون لذلك عواقب وخيمة على الأمن والسلم الدوليين.

ومن جهة أخرى، يعد استخدام سلاح القومية الهندية المتطرفة في التعامل مع الجار الباكستاني أمرا خطيرا للغاية، ويمكن أن يقود العالم وآسيا إلى حافة الهاوية، فأي هجوم إرهابي كبير في المستقبل على الهند من شأنه أن يدفع القيادة السياسية الهندي، على الأرجح، إلى خيار مرعب، وهو شن هجوم انتقامي ضخم تجاه باكستان، وبالتالي إمكانية وقوع مواجهة عسكرية شاملة، بما في ذلك حرب نووية وفي ضوء ذلك، سيكون من الحكمة أن يتذكر قادة الدولتين إمكانية أن تنزلق الأمور إلى وضع لا يمكن السيطرة عليه، خاصة وأنه في حالة اندلاع حرب واسعة النطاق، سيكون استعمال إحدى الدولتين للسلاح النووي مطروحاً بقوة، كما يجب على رئيس الوزراء الهندي العمل بشكل جيد لاستيعاب التنوع الهائل في الهند (١٣٠٠ مليون شخص، ٢٩ ولاية ، ٢٣ لغة رسمية، ١١ نصوص مختلفة وموطن لأعضاء جميع الديانات الكبرى في العالم) وإيجاد طرق جديدة للتعاون مع باكستان، خاصة وأن رئيس الوزراء عمران خان بادر، بعد توليه السلطة في ٢٠١٨، اعلن الدعوة إلى استئناف محادثات السلام مع الهند والتي توقفت منذ عام ٢٠٠٨.